العولمة الصينية الجديدة ـ دراسة أثر مبادرة الحزام والطريق على الدول العربية ٢٠١٣ ـ ٢٠٢٢

The New Chinese Globalization: A Study of the Impact of the BRI on Arab Countries 2013-2022

زاهر محمد شحادة ـ طالب ماجستير ـ كلية القانون والسياسة

الاكاديمية العربية في الدنمارك

zahersh@mashail-future.co

تاريخ التقديم للنشر ٢٠٢٥/٠٩/١٥ تاريخ القبول للنشر ٢٠٢٥/١١/١٦

الملخص.

تناولت الدراسة تأثير مبادرة الحزام والطريق الصينية على التعاون الاقتصادي والسياسي بين الصين والدول العربية، خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢. وهدفت إلى تقييم الوضع الحالي للعلاقات الصينية العربية، والتحقيق في تأثير مبادرة الحزام والطريق على توازن القوى الإقليمي، وتقديم توصيات لتعزيز التعاون مع التخفيف من المخاطر المحتملة. يركز البحث على السؤال الرئيسي حول أثر المبادرة على التعاون الاقتصادي والسياسي بين الصين والدول العربية، مع أسئلة فرعية تتناول الفرص والتحديات وتدابير السياسة لتعزيز هذا التعاون.

ويقدم البحث بعض الاستنتاجات، منها أن مبادرة الحزام والطريق ساهمت في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين والدول العربية. كما أن الطاقة محدد رئيسي للعلاقات الصينية-العربية، حيث تعتبر الصين مستورد أساسي للطاقة من الدول العربية، بالإضافة الى أهمية التعاون خلال الأزمات. ومع ذلك، هناك تحديات تتعلق بالديون والتبعية والظروف الجيوسياسية والتنافس بين القوى التقليدية الفاعلة في الوطن العربي، التي من الممكن أن تؤثر سلباً على المبادرة والعلاقات بين الطرفين. ولكن لضمان شراكات مفيدة ومستدامة، ينبغي على صانعي السياسات إجراء حوار مفتوح وبناء. يشمل ذلك تحسين الشفافية والتواصل، تعزيز المشاركة المحلية والتوظيف، والتركيز على القضايا البيئية والاجتماعية. ومن خلال هذه التوصيات، يمكن تحقيق التنمية المستدامة وبناء علاقة إيجابية بين الصين والعالم العربي.

Abstract

The study examined the impact of China's Belt and Road Initiative on economic and political cooperation between China and Arab countries during the period

from 2013- 202, It aims to assess the current state of Chinese-Arab relations and to investigate the impact of the Belt and Road Initiative on the regional balance of power, and provide recommendations to enhance cooperation while mitigating potential risks; The research focuses on the main question regarding the impact of the initiative on economic and political cooperation between China and Arab countries, with sub-questions addressing the opportunities, challenges, and policy measures to enhance this cooperation, The research presents some conclusions, including that the Belt and Road Initiative has contributed to strengthening economic and political relations between China and the Arab countries, In addition to the importance of cooperation during crises. However, there are challenges related to debt, dependency, geopolitical conditions, and competition among traditional powers active in the Arab world, which could negatively affect initiative and relationships between the two parties. However, to ensure beneficial and sustainable partnerships, policymakers should engage in open and constructive dialogue. This includes improving transparency and communication, enhancing local participation and employment, and focusing on environmental and social issues. Through these recommendations, sustainable development can be achieved and a positive relationship between China and the Arab world can be built.

المقدمة.

مبادرة الحزام والطريق (BRI)، المعروفة أيضًا باسم One Belt One Road (OBOR)، هي استراتيجية تنمية صينية تهدف إلى ربط قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا من خلال البنية التحتية والروابط الاقتصادية. منذ إطلاقها عام ٢٠١٣، كان لمبادرة الحزام والطريق تأثير كبير على العلاقات الصينية العربية. أبدت الدول العربية اهتمامًا كبيرًا بمبادرة الحزام والطريق، كما تسعى الصين بنشاط إلى إقامة شراكات واستثمارات في المنطقة. لقد وفرت مبادرة الحزام والطريق إطارًا لزيادة التجارة والاستثمار، وسهلت التبادلات الثقافية والأممية.

تعتمد المبادرة على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويشير Belt and Road Forum (٢٠١٧) إلى أن المبادرة تتبنى المبادئ الخمسة للتعايش السلمي "الاحترام المتبادل لسيادة كل طرف وسلامة أراضي الآخر، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية للآخر، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي."[١]

يشير Hillman (٢٠١٨) إلى أن المبادرة لها "رؤية جيو-اقتصادية الأكثر طموحًا في التاريخ الحديث، تغطي حوالي ٧٠ دولة، ويمكن أن تدعي أنها تغطي أكثر من ثلثي سكان العالم. يمكن أن تشمل الاستثمارات الصينية ما يقارب من ٤ تريليون دولار أمريكي"(٢).[٢] ويضيف أن تعزيز البنية التحتية يتم من خلال طريقتين الأولى هي البنية التحتية التقليدية، من خلال انشاء الطرق والسكك الحديدية الجديدة، والثانية هي البنية التحتية الناعمة من خلال اتفاقيات التجارة والنقل والعلاقات الثقافية مثل المنح الدراسية. أيضاً، تنفق الصين موارد ضخمة في تنظيم أحداث المبادرة، مما يزيد الوعي في المبادرة، حيث يبين Hillman (٢٠١٨) أن الوعي العالمي بالمبادرة تضاعف ثلاث مرات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، حيث ارتفعت نسبة الوعي من ٦٪ إلى ١٨٪ في استطلاع شمل ٢٢ دولة. كما يوضح أهمية الصين والاهتمام بمبادرتها في منتدى المبادرة عام ٢٠١٧، من خلال حضور ٣٠ من قادة العالم وممثلون من ١١٠ دولة ومنظمة دولية (٢-٣).

كما ساهم تنوع مصادر التمويل المطروحة للمبادرة في تعزيز الجانب المالي، حيث يوجد أربع مصادر رئيسية للتمويل، هي: بنوك السياسة الصينية، والبنوك التجارية الصينية الأربعة (مملوكة للدولة)، والمؤسسات الإقراضية الدولية، وأخيراً صندوق الحرير (بلحسن، ٢٠٢٠، ٥٣-٥٤)، وتضيف بلحسن أن الصين استثمرت ما يقارب ٥٠ مليار دولار أمريكي وأنشئت ٥٦ منطقة اقتصادية في دول المبادرة، محققة ما يقارب من ٥,٥ مليار دولار أمريكي كعائدات، ووفرت ١٨٠ ألف وظيفة محلية.

ساهمت أهداف المبادرة وحجم الاستثمارات الضخم في زيادة أعداد المشاركين في المبادرة، حيث تشمل المبادرة أكثر من ١٤٠ دولة، بعضهم أعضاء رسميون وآخرون شركاء أو داعمون وتمثل غالبية الأعضاء دول ذات سيادة. بالإضافة إلى ما سبق، انضمت بعض المنظمات إلى المبادرة، بما في ذلك الاتحاد

[1] "Full Text: Vision and Actions on Jointly Building Belt and Road." *Belt and Road Forum*, 10 Apr. 2017, 2017.beltandroadforum.org/english/n100/2017/0410/c22-45.html. Accessed 21 Feb. 2023.

[2] Hillman, Jonathan. "China's belt and road initiative: Five years later." *Center for Strategic & International Studies* 25 (2018). P.2

الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وكانت أول دولة تنضم رسميًا إلى مبادرة الحزام والطريق هي باكستان في عام ٢٠١٣، تلتها دول ومنظمات عديدة (Belt and Road Forum، ٢٠١٧). توسعت المبادرة منذ إنشائها، مع انضمام أعضاء متنوعين للاستفادة من نمو التجارة والتواصل مع الصين والدول المشاركة الأخرى.

الشكل (١): خريطة الطريق والحزام

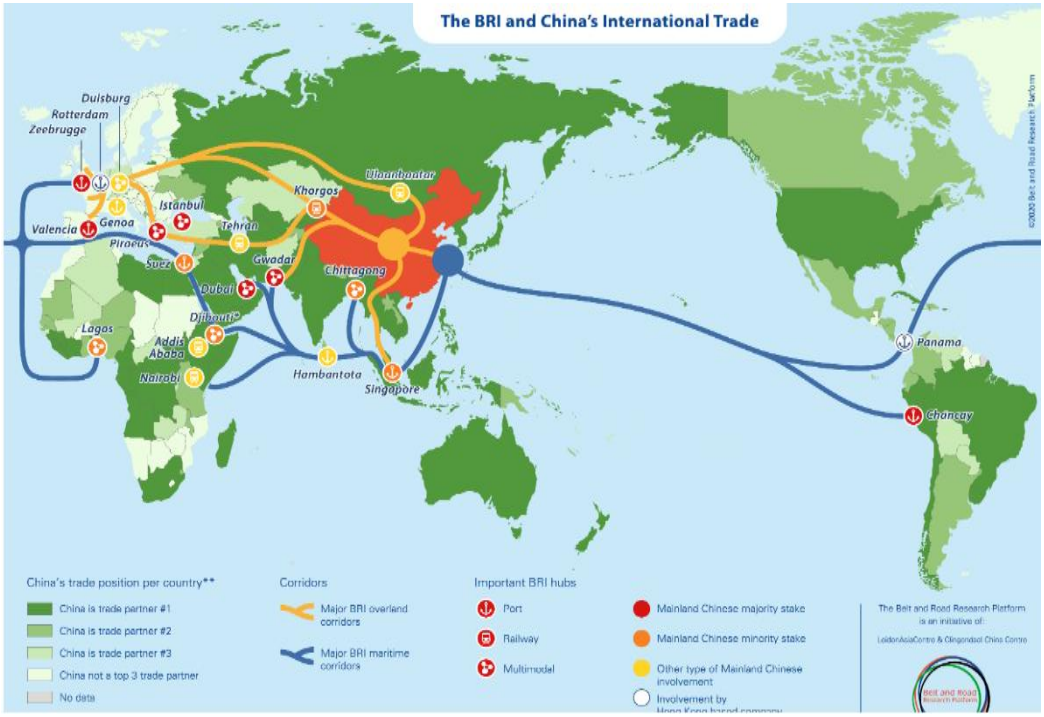

المصدر: Belt and Road Research Platform

حالياً، أكثر من نصف دول العالم تشارك في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) الذي أنشأته الصين لإقراض الدول الأعضاء، واعتبارًا من مطلع ٢٠٢٣، هناك ١٠٨ أعضاء معتمدين في البنك، بما في ذلك ٢٧ عضوًا من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (The Asian Infrastructure، ٢٠٢٣ Investment Bank). بالإضافة إلى مشاركة أكثر من ١٤٠ دولة ومنظمة في المبادرة نفسها.

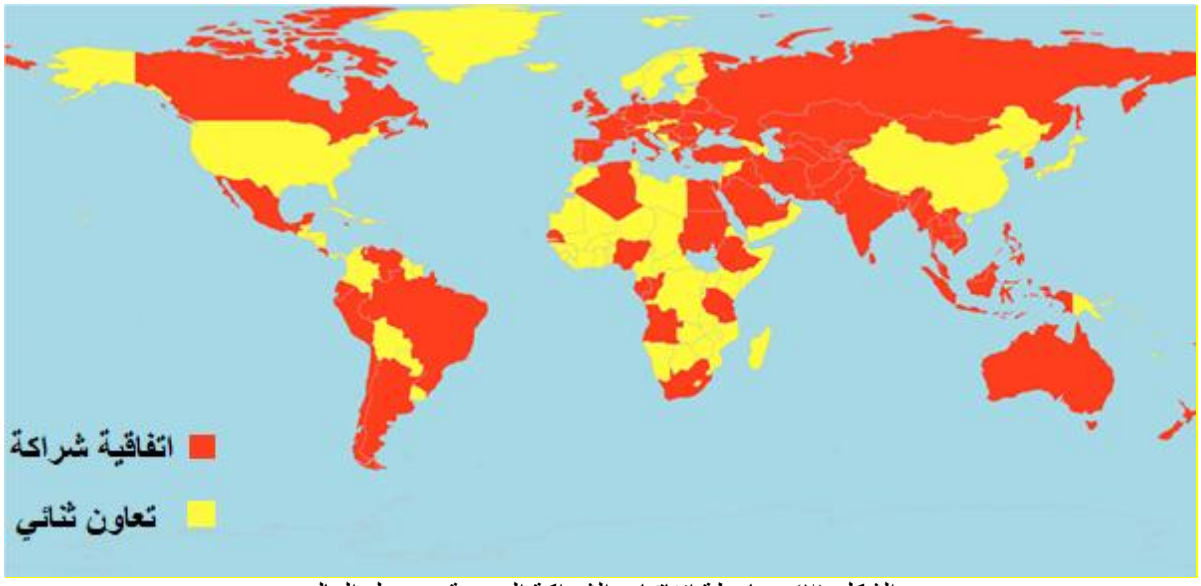

الشكل (٢): خارطة اتفاقيات الشراكة الصينية مع دول العالم
المصدر: Emerald

مشكلة البحث.

مبادرة الحزام والطريق (BRI) هي برنامج رئيسي لتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري من خلال تطوير البنية التحتية بين الصين والبلدان الواقعة على طول طريق الحرير والحزام البحري (طرق التجارة التاريخية)، والتي تربط الصين بثلاث قارات، وقد تم اقتراحه من قبل الحكومة الصينية في العام ٢٠١٣. وقد لاقت المبادرة اهتمام كبير من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول العربية. بالطبع البعد الاستراتيجي للعالم العربي المتمثل بموقعه على طرق التجارة وامتلاكه لموارد الطاقة، مهد المنطقة لتصبح ركن أساسي لنجاح مبادرة الحزام والطريق. ولكن، هناك قدر كبير من النقاش والجدال حول التأثير المحتمل لمبادرة الحزام والطريق على العلاقات الصينية العربية، وما زال هنالك نقص في الادبيات حول الآثار الاقتصادية والسياسية للمبادرة على العالم العربي، بالإضافة إلى محدودية الأدبيات السابقة حول محددات التعاون بين الدول العربية والصين.

هذه المبادرة لديها القدرة على تغيير الوضع الاقتصادي العالمي وتمهد لظهور قطب عالمي جديد في ظل تصدر الصين للاقتصاد العالمي حسب تقرير صندوق النقد الدولي (الذي احتسب GDP بعد تعديل القوة الشرائية والتضخم)، ليتضح صعود الاقتصاد الصيني على قمة الاقتصاد العالمي. تهدف المبادرة إلى ربط آسيا وأوروبا وأفريقيا من خلال بناء بنية تحتية جديدة وتحسين شبكات النقل الحالية، مما يعني أن عولمة النقل والاتصالات الداعمة للتجارة أصبحت صينية بامتياز، وتحت قيادتها، وهذه نقطة ثانية تعزز مهمة الصين التجارية، وكما تشير نظرية الواقعية البنيوية (البنيوية الجديدة) بأن الدولة التي تتحكم في عناصر

القوى والموارد تستطيع أن تؤثر بباقي الوحدات في المجتمع الدولي للدفع لتحقيق مصالحها، ومع أن الصين تتبنى مبادئ مثل "رابح-رابح" و"التشاركية"، إلا أن الأدبيات السابقة وضحت وجود نوع من التأثير السلبي على استقرار دول المبادرة (السيادة، والاستقلالية الاقتصادية) من خلال إغراقها بالديون، وأيضاً وجود تبعية في بعض الأحيان. وحيث أن المنطقة العربية تخوض أزمات إقليمية وحروب ضد الإرهاب والذي قد يعزز الواقعية البنيوية، إلا أننا نجد في الحالة العربية، تنوع بين دول مرتفعة الدخل أو قوة إقليمية أو ذات اتحاد قوي مثل مجلس التعاون الخليجي، وهذه الدول لديها قدرة على التعامل بمنطق القوة المتساوية مع أي وحدات فاعلة بالنظام الدولي، وهي التي أيضاً تقع في قلب المبادرة، مما يشير إلى قوة مماثلة (على الأقل في المنطقة التي تستهدفها المبادرة) مدعومة بمفاهيم ومبادئ سيادة الدولة. أما الدول العربية الأخرى الأضعف أو التي تواجه مشاكل كنزاعات وحروب أهلية وعجز مادي، فهي محكومة بالسياسة المحيطة أو القطبية، لذا فإن اتخاذ منهج السياسة المحيطة والعلاقات التاريخية والقطبية التعددية سيساعد على فهم أفضل لطبيعة العلاقات التجارية والسياسية بين الصين والدول العربية.

وفي حالة الدول العربية فلديها العديد من الفوائد الاقتصادية المحتملة المرتبطة بالمبادرة. نجد عوامل لتعزيز النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمار والتجارة، والاهم تعزيز التكامل الإقليمي. ولكن، ما زال المنظور الواقعي البنيوي محل اهتمام، فهناك أيضًا تحديات ومخاطر عالية محتملة مرتبطة بالاستثمار الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، بما في ذلك القضايا المرتبطة بالقدرة على تسديد الديون والتوظيف المحلي وحماية البيئة. وأيضا هنالك هاجس فقدان السيادة السياسية والاقتصادية بسبب الاستثمار الصيني في الوطن العربي، حيث تشكل هذه الاستثمارات قوة ضاغطة بالإضافة إلى قوة البلد الأم (الصين) لتحقيق مصالحها في بلدان الاستثمار.

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية، فإن المبادرة مؤثرة على السياسة ولديها القدرة على تغيير ميزان القوى في المنطقة من خلال قطب جديد، وقد يكون هذا التوازن مطلوب لتنويع خيارات الدول العربية، حيث يخلق نوع من التنافس مع التحالفات والشراكات التقليدية التي شكلت قلب السياسة في الشرق الأوسط والدول العربية على مدى عقود، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هنالك أثر سلبي محتمل لهذا التنافس الذي قد يقود لحدوث صراع أو عدم استقرار في المنطقة، بسبب تضارب مصالح الصين وأمريكا ومحاولة كل طرف تعزيز مصالحه كما سبق وأشرنا عن توازن القوى والتعددية القطبية.

لذلك، فإن بيان المشكلة لهذا البحث هو التحقيق في تأثير مبادرة الحزام والطريق (من خلال المنظور التاريخي والسياسة المحيطة) على العلاقات الصينية العربية الاقتصادية والسياسية، بوصفها خارطة الطريق لهذه العلاقات والأداة الرئيسية لعقود طويلة من التشارك والتعاون المستقبلي. بالإضافة إلى دراسة تأثير قطبية الصين (المتوقعة) على توازن القوى في الوطن العربي، حيث أن هذا التنافس سيزيد من فرص تنويع الشراكات الاستراتيجية للدول العربية، وبنفس الوقت، قد يسبب نوع من التوتر الذي يمتد لصراع. وأخيراً، التركيز على فهم الفرص والتحديات المرتبطة بالمبادرة، والتحليل الشامل لتأثير المبادرة على العلاقات الصينية العربية، بالإضافة إلى توازن القوى المفترض من خلال المبادرة، يعتبر أمرًا مهم وله أثر كبير على الطرفين واستقرار العالم العربي، كما أن النتائج والتوصيات ستساعد متخذي القرار باتخاذ إجراءات لضمان أن تعود المبادرة بالفائدة على كلا الطرفين وتفادي الآثار السلبية.

أسئلة البحث.

بناء على مشكلة البحث المطروحة يمكن صياغة السؤال الرئيسي، وهو:

ما هو تأثير مبادرة الحزام والطريق على التعاون الاقتصادي والسياسي بين الصين والدول العربية؟

والذي يمكن تشعيبه لأسئلة فرعية، كالتالي:

كيف أثرت مبادرة الحزام والطريق على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين والدول العربية، وما هي الفوائد والتحديات لكلا الطرفين؟

كيف يمكن للصين والدول العربية العمل معا من خلال مناهج شاملة ومتبادلة المنفعة لتحقيق الحوار والتعاون، وما هي تدابير السياسة التي يمكن اتخاذها لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية في إطار المبادرة؟

هل للمبادرة أثر على تغيير موازين القوى في المنطقة العربية؟

فرضيات البحث.

سيتم اختبار الفرضيات التالية في هذا البحث:

تعزز مبادرة الحزام والطريق التعاون الاقتصادي والسياسي بشكل مؤثر بين الصين والدول العربية.

الحوار والتعاون بين الصين والدول العربية يمكن أن يتم تحقيقه بنهج شامل ومتبادل من المنفعة المشتركة والتعاون الاقتصادي والسياسي.

تمتلك المبادرة القدرة على تغيير ميزان القوى في المنطقة ومنافسة التحالفات والشراكات التقليدية التي أثرت على المنطقة لعقود.

أهداف البحث.

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تقييم الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين والدول العربية، وتحديد مجالات التعاون والتحديات. وتحديد الفرص والتحديات المحتملة المرتبطة بها.
٢. دراسة المبادرة وأثرها على ميزان القوى في المنطقة، خاصة الدول العربية. وتحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالمبادرة للدول العربية، وتداعياتها الاقتصادية والسياسية.
٣. تقديم توصيات لصانعي السياسات في كل من الصين والعالم العربي حول سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي وتقليل المخاطر المحتملة.

خطة البحث.

ستشمل خطة البحث الخطوات التالية:

المقدمة: ستشمل خلفية عن موضوع البحث ومشكلة الدراسة والاهداف والاهمية، بالإضافة إلى الفرضيات وخطة البحث.

الفصل الأول "الإطار النظري": سيشمل الأدبيات السابقة ذات الصلة وسيركز على موضوع البحث.

الفصل الثاني "الجانب التطبيقي والعملي": سيشمل تحليل البيانات الثانوية من المجلات العلمية الأكاديمية والتقارير الحكومية والدولية والمصادر الأخرى ذات الصلة والموثوقة، وسيتضمن هذا الفصل الإجابة على سؤال البحث الرئيسي. كما سيشمل استخلاص النتائج وتقديم التوصيات لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الصين والدول العربية، وأخيراً الخاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري

العولمة ومبادرة الحزام والطريق

تتقاطع العولمة مع المبادرة مما يساعدها على النمو والازدهار، فالعولمة هي عملية زيادة الترابط والاعتماد المتبادل بين الافراد والشركات والدول في جميع أنحاء العالم، مدفوعة بعوامل مختلفة، بما في ذلك التقدم التكنولوجي والتحرر الاقتصادي والإصلاحات السياسية (علامة، ٢٠١١، 3-2). وكما ذكرنا سابقاً فإن مبادرة الحزام والطريق هي مشروع بنية تحتية وتطوير واسع، يهدف إلى تعزيز الترابط الاقتصادي وتعزيز التعاون الإقليمي بين ثلاث قارات. وأكد محمدين (٢٠٢٠) بأن المبادرة مثال رئيسي على جهود

الصين لتعزيز العولمة، حيث ستربط الصين ببقية العالم، من خلال استثمارات ضخمة بالبنية التحتية، مما سيدفع نحو زيادة تدفقات التجارة والاستثمار الخارجي وتعزيز التنمية الاقتصادية (161).

تواجه المبادرة انتقادات وتحديات، حيث يجادل بعض النقاد بأن المبادرة يمكن أن تؤدي إلى فخ ديون للدول المشاركة، لأنها قد تكافح لسداد القروض التي قدمتها الصين لتمويل مشاريع البنية التحتية، فـ Omrani (٢٠٢١) يجادل بأن مبادرة الحزام والطريق يمكن أن تسبب مشكلة ديون مفرطة للدول المشاركة فيها (6). وهناك من زعم أن مبادرة الحزام والطريق قد تؤدي إلى تأثيرات أمنية على جنوب شرق آسيا (Hong، ٢٠١٧، ١١٧-١١٨). لا تقتصر الانتقادات على الديون والتأثيرات الأمنية، بل قد تمتد إلى مخاوف بشأن التأثير البيئي لمشاريع المبادرة (Teo et al.، ٢٠١٩، 3).

كما تشير "الدبلوماسية المحيطية" إلى استراتيجية السياسة الخارجية للصين لتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة لها، ولا سيما تلك الموجودة على حدودها، وهو ما ذكره الرئيس الصيني شي جينبينغ "الحفاظ على الاستقرار في جوار الصين هو الهدف الرئيسي للدبلوماسية المحيطية - يجب أن نشجع ونشارك في عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي" (The China Council for International Cooperation on Environment and Development، ٢٠١٣)[٣]، أي أن المبادرة بالغة الأهمية للاستراتيجية الدبلوماسية الصينية. ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في البلدان النامية، يمكن للصين بناء علاقات أوثق مع هذه البلدان وزيادة نفوذها الإقليمي. نتيجة لذلك، وُصفت المبادرة على أنها وسيلة للصين لترسيخ مكانتها كقطب عالمي وإبراز قوتها الناعمة في الخارج. ومع ذلك، فقد تعرضت مبادرة الحزام والطريق لانتقادات بسبب احتمالية تفاقم التوترات الإقليمية وزيادة النفوذ الجيوسياسي للصين. بالإضافة إلى ذلك، أعرب بعض الباحثين عن مخاوف من التأثير السياسي للصين في البلدان المعنية والتدخل في سيادة الدول (محمدين، ٢٠٢٠، ١٧٤-١٨٢)، ومنها على سبيل المثال انشاء أول قاعدة عسكرية صينية خارج حدودها الوطنية في جيبوتي بالعام ٢٠١٧.

[3]The China Council for International Cooperation on Environment and Development "Important Speech of Xi Jinping at Peripheral Diplomacy Work Conference." *The China Council for International Cooperation on Environment and Development*, 30 Oct. 2013, www.cciced.net/cciceden/NEWSCENTER/LatestEnvironmentalandDevelopmentNews/201310/t20131030_82626.html. Accessed 23 Feb. 2023.

وضعت أول وثيقة تحدد العلاقات بين الصين والدول العربية في العام ٢٠١٦ (وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، ٢٠١٦)، وبينت الوثيقة أهمية العلاقات بين الصين والدول العربية على اساس استراتيجي، حيث تتعزز هذه العلاقات على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. ويعتبر الهدف الرئيسي من سياسة الصين تجاه الدول العربية هو تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والسياسي بين الطرفين، توضح الوثيقة وجود متغيرات معقدة منها: تعدد القطبية والعولمة الاقتصادية. وتالياً نذكر أهم النقاط التي تناقشها الوثيقة:

في السياق الاقتصادي، توضح الوثيقة أن الصين والدول العربية تنتمي إلى العالم النامي وتمتلك موارد وإمكانات هائلة. الصين تعمل على تحقيق "الهدفين المئويين" وبناء دولة اشتراكية حديثة غنية وقوية، بينما تسعى الدول العربية لاستكشاف طرق التنمية الملائمة لظروفها الوطنية. إن تعزيز التعاون الصيني العربي مهم لتحقيق التنمية المشتركة ودعم السلام والاستقرار. حيث يهدف التعاون إلى المساهمة الإيجابية في ادامة السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم بأسره. الصين ملتزمة بتطوير الصداقة الصينية العربية وتعميق التعاون الاستراتيجي بين الطرفين. وتؤكد على أهمية المبادرة والتجارة والتبادل المعرفي والانتاجي بينهما.

في المجال السياسي، تدعم الصين السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وتعمل على حل النزاعات من خلال الحوار والتفاوض. تعتبر الصين أن القضية الفلسطينية هي القضية الأساسية في المنطقة وتؤيد حل الدولتين كأساس لتحقيق السلام. وتؤكد على أهمية التبادل الدبلوماسي العالي والتشاور المشترك والتعاون في الشؤون الدولية.

في المجال الثقافي، تحرص الصين على تعزيز التفاهم والتعاون الثقافي مع الدول العربية، وذلك من خلال تبادل الزيارات والتعاون في مجالات البحث العلمي والتعليم والفنون. هنا يبرز دور منتدى التعاون الصيني العربي وأهميته في التحاور والتعاون والسلام والتنمية بين الجانبين.

في منتدى التعاون الصيني العربي وأعمال المتابعة، تتعهد الصين بتطوير أعمال المنتدى وتوسيع دائرة مجالاته والعمل على بذل جهود مشتركة مع الدول العربية، وذلك بهدف تعزيز العمل المشترك والتبادل والتعاون الشامل بين الطرفين.

وأخيراً، في مجال المنظمات الإقليمية العربية. تعبر الصين عن تقديرها للدور الإيجابي لجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وتعزز التواصل والتعاون مع هذه المنظمات.

بناءً على ما سبق، نجد أن الصين تتبنى سياسة عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول العربية وتحترم سيادتها واختياراتها الوطنية. تهدف الصين إلى بناء شراكة استراتيجية مع الدول العربية، وتعزيز التنمية والتعاون المشترك ومواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.

ويناقش Yu (٢٠١٩) أن مبادرة الحزام والطريق ليست مشروعًا ليبراليًا تعاونياً تجارياً، ولكنها تعكس اهتمام الصين بتشكيل العولمة على طريقتها. يجادل المقال بأن المبادرة جزء من استراتيجية الصين الأوسع لتحدي نفوذ الغرب المهيمن في النظام السياسي والاقتصادي العالمي. فبينما تتضمن المبادرة تطويرًا للاقتصاد والبنية التحتية، فإنها تُستخدم أيضًا لتعزيز القوة الناعمة للصين، وتوسيع نفوذها الجيوسياسي، وخلق أسواق جديدة لسلعها وخدماتها. علاوة على ذلك، يجادل الكاتب بأن مبادرة الحزام والطريق تركز على مبادئ أساسية، مثل سيادة الدولة وعدم التدخل. تعرضت بعض مشاريع المبادرة لانتقادات لافتقارها إلى الشفافية والمساءلة والالتزام بالمعايير الدولية. وبالتالي، في حين أن المبادرة قد تساهم في العولمة من بعض النواحي، إلا أنها ليست بالضرورة مشروعًا نيو-ليبراليًا (٢٠٠-٢٠١).

على الرغم من هذه التحديات والانتقادات، تستمر مبادرة الحزام والطريق كمبادرة مهمة لطموحات الصين العالمية، وتسعى إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والترابط في المعمورة. إنها مثال على العولمة المدفوعة بدول فردية، بدلاً من توافق عالمي، كما أن لديها القدرة على تشكيل المشهد الاقتصادي والسياسي للأقاليم التي تتداخل معها.

محددات السياسة والتجارة العربية

يشير الباحثين Amighini (٢٠١٧، ٨٣-٨٨) وBarnett (١٩٩٣، ٢٧١-٢٩٦)والتميمي (٢٠٢١، ٧٥-٨٦) وLons et al (٢٠١٩، 2-31)، إلى تتعدد المحددات وقوى تأثير الدول العربية لإنشاء علاقات تجارية وسياسية مع الدول الأخرى، وأهمها الثروات الطبيعية وتنوعها في الدول العربية، وأبرزها النفط والغاز الطبيعي. تعتمد اقتصادات العديد من الدول العربية بشكل كبير على هذه الثروات، حيث يشكل النفط والغاز مصدراً رئيسياً للإيرادات. الاعتماد الكبير على الثروات الطبيعية يؤثر على السياسات التجارية والخارجية لهذه الدول، ويؤدي إلى تركيز الجهود على تنويع مصادر الدخل.

كما أن وجود تكتلات تضم الدول العربية، مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي. تساعد على تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مما يعزز قوة الدول العربية في التفاوض التجاري ويؤدي إلى تحسين تنافسية الصادرات العربية. بالإضافة إلى العلاقات مع القوى الأخرى، حيث أن العلاقات

بين الدول العربية والقوى العالمية الأخرى، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، تلعب دوراً كبيراً في تحديد السياسات التجارية والاستثمارية. حيث تعتمد الدول العربية على هذه القوى العالمية لتوفير الأسواق والتكنولوجيا والمعرفة اللازمة لتنمية اقتصاداتها. من جهة أخرى، تسعى الدول العربية لتوطيد علاقاتها مع هذه القوى العالمية من خلال التعاون الاقتصادي والاستثمار المشترك.

وهنالك القضايا السياسية والنزاعات، حيث ان الصراعات الإقليمية والداخلية في بعض الدول العربية تؤثر على السياسات التجارية والاقتصادية وتعقد التفاعلات بين الدول العربية والدول الأخرى. قد يكون لهذه الصراعات تأثير سلبي على استقرار الأسواق المالية والاستثمار الأجنبي في المنطقة. ختاماً، نجد قدرة الدول العربية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة تؤثر على قدرتها على الانخراط في التجارة الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية. كما أن النجاح في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية يعزز الثقة في الاقتصاد ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وتكمن أهمية هذه المحددات في علاقات الدول العربية مع الصين لعدة أسباب، بدايةً، تعتبر الصين واحدة من أكبر القوى الاقتصادية العالمية وشريك تجاري رئيسي للدول العربية. كما أن تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع الصين يمكن أن يفتح فرصاً جديدة للنمو والاستثمار في المنطقة العربية. ثانياً، ذكرنا بأن مبادرة الحزام والطريق هي خطة طموحة لتوسيع البنية التحتية والتعاون الاقتصادي بين الدول على طول طريق الحرير التاريخي. وإن الدول العربية تأمل في أن تمتد هذه المبادرة إلى المنطقة، حيث يمكن أن تعزز التجارة والاستثمار وتوفير فرص تنموية جديدة. كما أن تأثير محددات التجارة والسياسة العربية على نجاح مبادرة الحزام والطريق يمكن أن يكون إيجابياً إذا تم تنسيق السياسات التجارية والاقتصادية بين الدول العربية والصين بشكل جيد.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين والدول العربية

شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين والدول العربية نموًا سريعًا في السنوات الأخيرة. تعد الصين شريكًا تجاريًا رئيسيًا للعديد من الدول العربية، وقد وقعت اتفاقيات تجارة حرة مع العديد منها. امتد التعاون الاقتصادي إلى ما وراء التجارة ليشمل الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة وقطاعات أخرى. كما نشطت الصين في تعزيز التبادلات الثقافية مع العالم العربي، بما في ذلك البرامج التدريبية والمنح الجامعية والمعارض والمنتديات. وكل من الطرفين يمتلك ناتجاً محلياً ضخم، مع تفوق الطرف الصيني بشكل واضح منذ بداية الألفية، وذلك بسبب انفتاح الصين على العالم بالإضافة إلى القوة البشرية التي تعادل

٣,٥ ضعف الدول العربية مجتمعة، ولكن يمكن تعزيز هذه القوة الاقتصادية لمزيد من التعاون بين الطرفين، يبين الشكل (٣) أدناه الناتج المحلي الإجمالي لكل طرف.

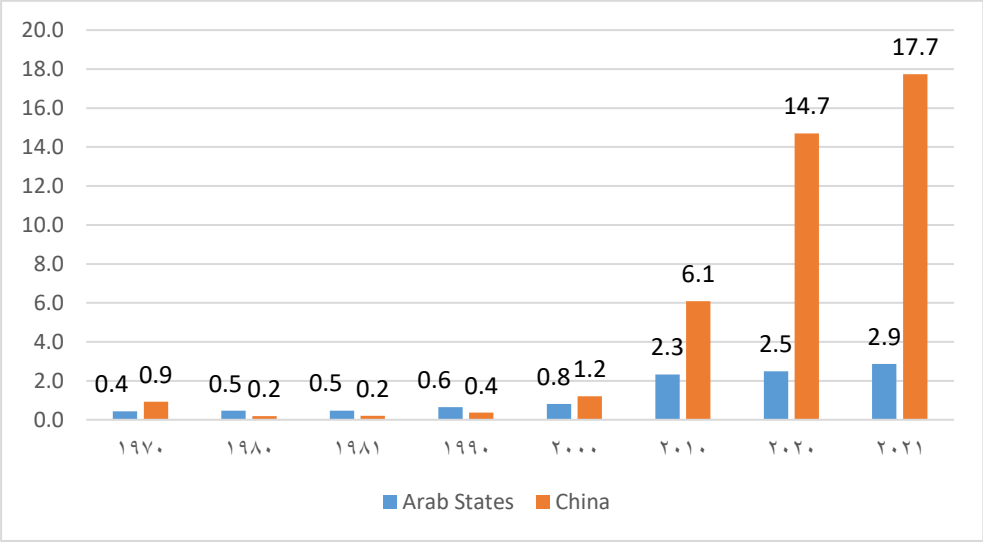

الشكل (٣): الناتج المحلي الإجمالي (تريليون $) لكل من الدول العربية والصين

المصدر: اعداد الباحث استناداً على بيانات البنك الدولي

في ملخص سياسي (Breif Policy) صادر عن European Council on Foreign Relations وجد أن مبادرة الحزام والطريق كان لها تأثير إيجابي على العلاقات الصينية العربية من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية وتعزيز التبادل الثقافي. على وجه الخصوص، ساعدت المبادرة على تعميق مشاركة الصين الاقتصادية مع العالم العربي من خلال زيادة الاستثمار والتجارة والسياحة (2).

ووفقًا لـHillman (٢٠١٨) حسنت المبادرة البنية التحتية للنقل في الدول العربية، وخفضت التكاليف اللوجستية ووقت النقل (2-3). وقد ساهم ذلك في نمو التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، حيث يوضح العبد الرحمن (٢٠٢٠) بأن التبادل ارتفع بما يقارب 28٪ للعام ٢٠١٨ مقارنة مع العام ٢٠١٧ (٢٥). بالإضافة إلى ذلك، سهلت المبادرة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، كما يؤكد الـ World Bank (٢٠١٩) أن المبادرة ساهمت في زيادة الاستثمار في قطاعي النقل والبنية التحتية (101). ويظهر تقرير صادر عن الإسكوا (٢٠١٥) تباينات بين الدول العربية من ناحية قوة الروابط الاقتصادية مقارنة بالصين. وتظهر الروابط التجارية بين البلدان العربية كهامشية مع نمو بطيء نوعاً ما، ويستثني دول مجلس التعاون الخليجي الغنية، مستخدماً البيانات التجارية حتى عام ٢٠١٥. يلاحظ التقرير أن روابط الدول العربية بالصين "نمت بشكل هائل خلال العقد الماضي، ما يجعل دول مجلس التعاون الخليجي منكشفة

إلى حد كبير على الصدمات الصادرة من آسيا. كما يبدو أن البلدان العربية الأخرى خارج مجلس التعاون الخليجي تركز على تعزيز روابطها الاقتصادية مع آسيا."[٤]

على الرغم من العقبات التي شهدها العالم، كتباطؤ نمو التجارة العالمية والحرب التجارية الصينية-الأميركية، وجائحة كوفيد١٩، فقد ساهمت المبادرة في تحقيق النمو للتبادل بين الصين والدول العربية، حيث وقعت الصين وثائق تعاون ثنائية مع ١٧ دولة عربية واستمر نمو التجارة بين الطرفين (العبدالرحمن، ٢٠٢٠، ٢٥)، كما يوضح الجدول التالي إجمالي الصادرات والواردات ٢٤٤ مليار دولار أمريكي بين الدول العربية والصين خلال العام ٢٠٢٠، ويظهر أيضاً القوة الاقتصادية للصين حيث يميل ميزان التجارة الإجمالي لمصلحة الصين، حيث تحقق فائضاً في معظم الدول، باستثناء ٧ دول، وجميعها دول نفطية (موريتانيا (غير نفطية)، وحققت أقل من نصف مليون دولار أمريكي). كما أن إجمالي ميزان التجارة يميل لمصلحة الصين، حيث حققت الصين فائض أكثر من ٣٠ مليار دولار أمريكي لصالحها، مما يعزز التفوق الاقتصادي أيضاً في ميزان التجارة.

الجدول (١): ميزان التجارة (الصادرات والواردات بالدولار الأمريكي) بين الصين والدول العربية للعام ٢٠٢٠

الرقم	الدولة	الصادرات	الواردات	الفائض-العجز
1	جزر القمر	52,936,383	116,813	52,819,570
2	جيبوتي	2,308,113,075	43,884,490	2,264,228,585
3	الجزائر	5,595,506,295	893,062,324	4,702,443,971
4	مصر	13,346,252,593	754,233,597	12,592,018,996
5	ليبيا	1,880,411,200	712,109,863	1,168,301,337
6	المغرب	4,832,869,392	410,305,940	4,422,563,452
7	موريتانيا	757,934,157	1,255,734,408	-497,800,251
8	السودان	2,511,440,720	766,237,564	1,745,203,156
9	الصومال	892,617,100	7,676,645	884,940,455
10	تونس	1,426,208,324	218,804,154	1,207,404,170
11	الامارات	41,019,237,127	19,229,574,584	21,789,662,543
12	البحرين	1,112,791,779	135,017,487	977,774,292

[٤] الإسكوا. "تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات والنمو والتنمية." اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا), ٢٠١٥ P. VI

13	العراق	10,921,657,281	16,985,240,859	-6,063,583,578
14	الأردن	3,233,366,745	559,571,759	2,673,794,986
15	الكويت	4,256,332,465	9,798,393,257	-5,542,060,792
16	لبنان	918,998,993	26,215,601	892,783,392
17	عمان	3,079,573,411	13,787,644,659	-10,708,071,248
18	فلسطين	211,121,835	17,519	211,104,316
19	قطر	3,316,588,683	7,087,054,702	-3,770,466,019
20	السعودية	31,774,759,709	33,383,370,306	-1,608,610,597
21	سوريا	833,529,174	1,262,071	832,267,103
22	اليمن	2,881,115,572	596,585,253	2,284,530,319
	المجموع	137,163,362,013	106,652,113,855	30,511,248,158

المصدر: إعداد الباحث، بناء على بيانات مرصد التعقيد الاقتصادي OEC

كما زادت السياحة نتيجة للمبادرة، حيث ارتفع عدد السياح الصينيين الذين يزورون الدول العربية بشكل مستمر منذ إطلاق المبادرة، فمثلاً بلغ عدد السياح الصينيين الذين زاروا الإمارات العربية المتحدة مليون سائح في عام ٢٠١٧. ويبين الشكل أدناه ازدياد اعداد السياح الذين تستقطبهم الدول العربية والصين (البر الرئيسي)، مع تفوق طفيف للصين.

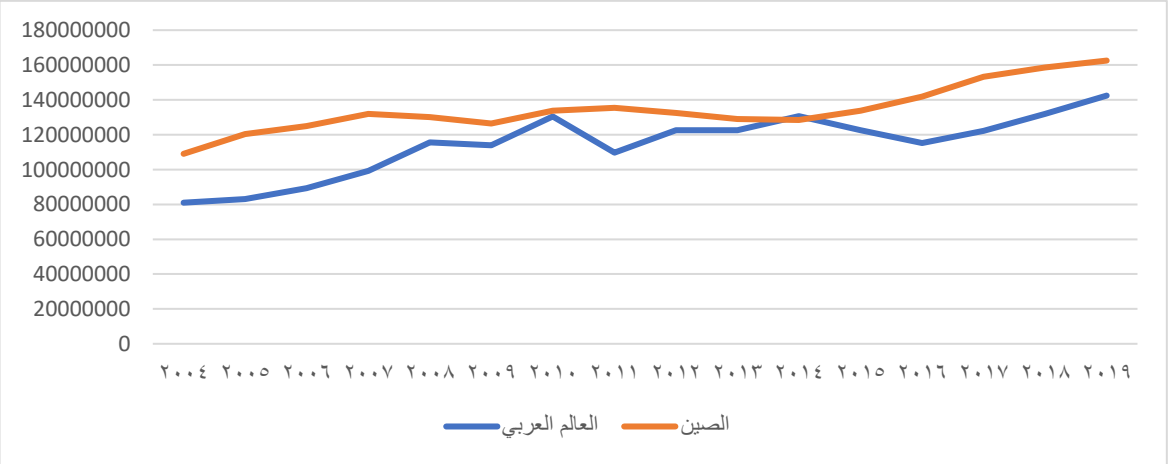

الشكل (٤):السياحة الدولية، عدد الوافدين للصين (البر الرئيسي) والدول العربية (٢٠٠٤-٢٠١٩)
المصدر: اعداد الباحث استناداً على بيانات البنك الدولي

كما ساعدت المبادرة على إيجاد فرص عمل جديدة وجذب الاستثمار الأجنبي، مما ساهم في النمو الاقتصادي للدول العربية. على سبيل المثال، استثمرت الشركات الصينية مليارات الدولارات في المنطقة خلال الفترة

١٩٨٠-٢٠٢١. كما يشير الشكل أدناه من خلال بيانات البنك الدولي، فإن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت ذروتها خلال الأزمة المالية ٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصيني، ثم انخفضت حتى العام ٢٠١٢، وعادت للارتفاع مجدداً، حتى العام ٢٠٢١، حيث بلغت ١,٧٦٪، وتعادل هذه النسبة أكثر من ٣٠٠ مليار دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي للصين.

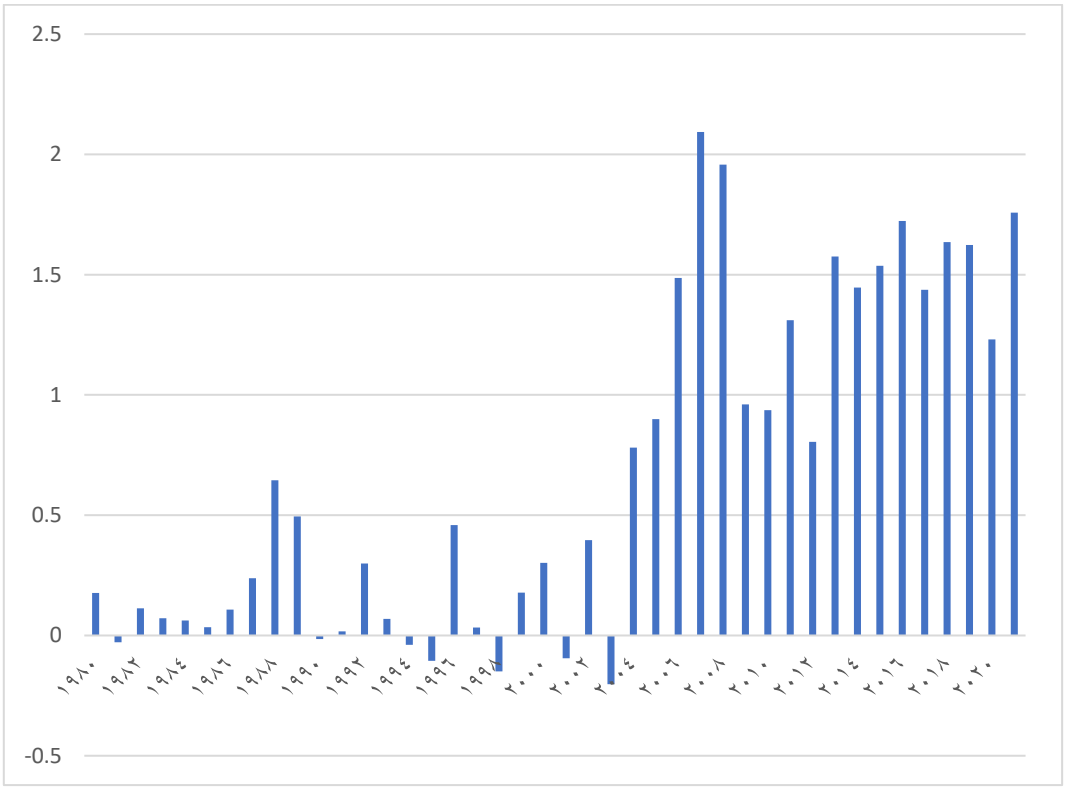

الشكل (٥): الاستثمار الأجنبي الصيني المباشر في الدول العربية، صافي التدفقات الخارجة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ١٩٨٠-٢٠٢١

المصدر: اعداد الباحث استناداً على بيانات البنك الدولي

على الرغم من أن للمبادرة آثار إيجابية على الروابط التجارية والاستثمارية بين الصين والدول العربية، إلا أنها تسببت أيضًا في آثار سلبية أقل تأثير من الايجابية. منها ما يشير له البنك الدولي بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الكبيرة في المنطقة ركزت على الاستثمار في البنية التحتية وشبكات النقل، وكنتيجة خلقت فرص عمل قليلة للسكان المحليين تركزت في البنية التحتية، ويوضح البنك الدولي بأن إجمالي النزوح من الاعمال الزراعية حوالي ١٢ مليون عامل في كل دول المبادرة، منهم ٠,٥٪ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سينتقلون إلى أعمال المبادرة. مما يعني خسارة ٦٠ ألف وظيفة زراعية في العام ٢٠٣٠ (٨٨)، مما سيؤثر بشكل سلبي على القطاع الزراعي.

وتتسارع العلاقات بين الطرفين، حيث شهدت تطوراً مفاجئاً خلال فترة ما بعد جائحة الكوفيد-١٩، خلال العام ٢٠٢٢ عقدت ثلاثة قمم في السعودية (قمة ثنائية الصين-السعودية، قمة صينية-خليجية، وأخيراً قمة صينية-عربية)، تناولت التعاون الاقتصادي والتجاري والسياسي. تتشابه القمم الثلاث في محاورها من خلال التحليل التالي:

أولاً: القمة الصينية مع المملكة العربية السعودية، تناولت تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. تضمنت الزيارة توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم لزيادة الاستثمارات وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والبنية التحتية (عرب ٤٨، ٢٠٢٢). هذه الزيارة تعكس التوجه الجديد للسعودية نحو تنويع اقتصادها والبحث عن شركاء استراتيجيين جدد لتحقيق رؤية ٢٠٣٠. ساهمت عدة أسباب أخرى بتوطيد هذه العلاقة منها تحول دول الخليج نحو السوق الصيني لتسويق منتجاتها من الطاقة، وتضاءل الحاجة الأمريكية للنفط الخليجي، بسبب اقتراب الولايات المتحدة من انتاج ٢٠ مليون برميل/يومياً، مما يجعلها منتجة ومصدرة للنفط (عرب ٤٨، ٢٠٢٢).

ثانيًا: القمة الصينية الخليجية، دعت الصين دول الخليج لتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري، واقترحت أن تكون العلاقات بين الطرفين مستندة على مبادئ الاحترام المتبادل والتفاهم والاستفادة المتبادلة (جابر، ٢٠٢٢). يأتي ذلك في إطار المبادرة، والتي تهدف لتعزيز التعاون الاقتصادي والبنية التحتية بين الدول المشاركة. بالإضافة إلى التحول في سوق الطلب للنفط الخليجي من الغرب إلى الشرق، وتزايد المنافسين كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

ثالثًا: القمة الصينية العربية، حيث تم بحث تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمار والتنمية بين الصين والدول العربية. وتضمنت القمة توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم في مجالات متنوعة، مثل البنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة (عرب ٤٨، ٢٠٢٢). بالإضافة إلى تجاوز حجم التجارة المتبادلة بين الطرفين ٣٠٠ مليار دولار أمريكي، مما يوضح الزيادة المطردة عن العام ٢٠٢٠ البالغ ٢٤٤ مليار دولار أمريكي (جدول ١)، وبنسبة زيادة ٢٣٪.

من خلال هذه القمم الثلاث، يتضح أن الصين تسعى لتعزيز تواجدها الاقتصادي والسياسي في منطقة الخليج والعالم العربي. تعتبر الصين واحدة من أكبر المستثمرين وشركاء التجارة لدول الخليج، وتعتمد الصين بشكل كبير على الدول العربية وبالأخص دول الخليج لتلبية احتياجاتها من النفط. ومع ذلك، ينبغي أن نلاحظ أيضًا أن هذا التعاون المتزايد بين الصين ودول الخليج والعالم العربي يثير بعض المخاوف بين الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة. يرى المحللون أن تعزيز العلاقات الصينية الخليجية والعلاقات الصينية

العربية قد يقوض النفوذ الغربي في المنطقة ويؤدي إلى تغيير التوازن الجيوسياسي (وهو ما سنناقشه في المبحث التالي). ولكن وعلى الرغم من المخاوف المرتبطة بالتوازن الجيوسياسي والنفوذ الغربي، فإن هذا التعاون المتزايد يمثل فرصة لتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة. يمكن للتعاون الوثيق بين الصين ودول الخليج والعالم العربي أن يسهم في تحسين نوعية الحياة للشعوب المحلية، وذلك من خلال توفير فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات العامة والتنمية البشرية. ويجب على جميع الأطراف المعنية العمل معًا لضمان أن يؤدي هذا التعاون إلى تحقيق استفادة متبادلة وتنمية مستدامة لجميع المشاركين. وتعتبر مبادرة الحزام والطريق مؤثر رئيسي على العلاقات الصينية العربية المعقدة، مع جوانب إيجابية وسلبية. هناك حاجة إلى مزيد من البحث والتحليل لفهم تداعيات المبادرة على العلاقات الصينية العربية بشكل كامل.

العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية

الحكومات وقادتها تعتبر الجهات الفاعلة الأكثر أهمية بين الصين والدول العربية. انخرطت الصين في دبلوماسية رفيعة المستوى مع الدول العربية، ووقعت معها العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ومن أهمها توقيع ٩ دول عربية اتفاقيات شراكة استراتيجية والتي تعتبر من أهم الاتفاقيات الصينية، كما يبين الجدول التالي:

الجدول (2): أهم أنواع اتفاقيات الشراكة الموقعة مع بعض الدول العربية ٢٠٢٣

عنوان الشراكة	الدولة
الشراكة الإستراتيجية الشاملة	الجزائر، ومصر، والسعودية
الشراكة الاستراتيجية	الأردن، والعراق، وقطر، والامارات، والكويت، والسودان

المصدر: New Central Asia

كما نشطت الشركات الصينية المملوكة للدولة في المنطقة، وشاركت في العديد من مشاريع البنية التحتية والطاقة الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، أقامت مجتمعات الأعمال الصينية والعربية منتديات وشراكات لدعم هذه العلاقات، كما تزايدت التبادلات الثقافية والأكاديمية.

في الآونة الأخيرة، كان هناك تركيز متزايد على تعزيز العلاقات بين الصين والدول العربية، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية. أدت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ للدول العربية وزيارات القادة العرب للصين إلى العديد من الاتفاقيات السياسية والتجارية لتعزيز العلاقات

الاقتصادية والسياسية بين المنطقتين. ستقدم هذه الورقة تفصيل عن الإنجازات الرئيسية لهذه الزيارات وتأثيرها على العلاقات الصينية العربية.

منذ تولي الرئيس الصيني شي جين بينغ منصبه في عام ٢٠١٣ وإطلاقه مبادرة الحزام والطريق، قام بزيارة الدول العربية، بما في ذلك مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. وتهدف هذه الزيارات إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين والدول العربية. على سبيل المثال، خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٦، وقع الرئيس شي اتفاقيات تزيد قيمتها عن ٦٥ مليار دولار، تغطي مجالات مثل الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا (Fulton, 2017, 2). كما وضح العبد الرحمن أن الطرفان اتفقا على "بذل المزيد من الجهود لتطوير مجالات التعاون السياسية بينهما لمواجهة التطور المستمر للتعددية القطبية في العالم، إضافة إلى مواجهة العولمة الاقتصادية"[٥] ("العبد الرحمن" ٨٩). كما زار مصر أيضًا ووقع اتفاقيات اقتصادية تزيد قيمتها عن ١٥ مليار دولار (China Daily)، ويوضح العبد الرحمن (٢٠٢٠) أهمية الإمارات للصين، ففي عام ٢٠١٨، زار شي دولة الإمارات العربية المتحدة ووقع اتفاقية تعاون استراتيجي بين البلدين لتعميق التعاون في مجالات الطاقة والاستثمار والتكنولوجيا، وتعد الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري للصين بين الدول العربية ويعيش بها ٢٠٠ ألف صيني وتعمل بها ٤٠٠٠ شركة صينية (٨٨). كما زار قطر في نفس العام ووقع اتفاقيات لتعزيز الجمعيات الاقتصادية والتجارية.

بالإضافة إلى زيارات الرئيس شي للدول العربية، كانت هناك عدة زيارات قام بها القادة العرب إلى الصين. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، زار أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الصين ووقع عدة اتفاقيات تغطي التجارة والاستثمار والتعاون في مجال الطاقة (شينخوا، ٢٠١٨). وفي نفس العام، قام ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة الصين ووقع اتفاقيات لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والتمويل والسياحة (وكالة أنباء البحرين).

وفي إطار الرغبة المتبادلة بين السعودية والصين في تعزيز علاقاتهما وتوسيع التعاون على مختلف الصعد، ولعكس أهمية الصين كشريك استراتيجي للسعودية ودورها المتنامي على الساحة الدولية، زار الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود الصين في العام ٢٠١٧ (زار الملك سلمان الصين سابقاً كولي العهد). واستهدف ثلاث غايات جوهرية كما يشير مقال العربية (٢٠١٧)، أولاً، تعزيز العلاقات الثنائية في مجالات متعددة

---

[٥] العبد الرحمن، حكمات. *الصين والشرق الأوسط دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة*. الطبعة الأولى, *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*, 2020, https://doi.org/ISBN 978-614-445-337-7. ص٨٩

منها الاقتصاد والطاقة، وثم، تنسيق المواقف حول القضايا الإقليمية والدولية، ودعم جهود السلام والاستقرار في المنطقة. وأخيراً، استكشاف فرص التعاون بين البلدين في إطار مبادرة الحزام والطريق. تبعها زيارة لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في العام 2019، وتم خلالها توقيع اتفاقيات بقيمة تقارب ٢٨ مليار دولار في مجالات مثل الطاقة والثروات الطبيعية والتكنولوجيا المتقدمة. كما تم التأكيد على استعداد البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتنسيق السياسي، بالإضافة إلى توقع الوساطة الصينية في حل التوتر السعودي الايراني (بسبب عدم حماية السفارة السعودية في طهران، وأيضاً استمرار التدخل الايراني في دول الجوار) (العربية، ٢٠١٩).

وكما سبق ذكره في الشق الاقتصادي من البحث عن القمم التي عقدها الرئيس الصيني أثناء زيارته للسعودية في العام 2022، فقد ركزت هذه القمم على الشق الاقتصادي والسياسي (تم مناقشة الشق الاقتصادي في المبحث السابق)، وفي المجال الدبلوماسي تم التأكيد خلال القمم الثلاث على التعاون بما يكفل أمن واستقرار المنطقة والتأكيد على ايجاد حل للتوترات الاقليمية، واتباع سياسات عدم التدخل واحترام سيادة الدولة، بالإضافة إلى ايجاد حل عادل على أساس "حل الدولتين" للقضية الفلسطينية (كانغ، ٢٠٢٣). وكنتيجة لهذا التوجه ومحاولات حل التوترات الاقليمية يبرز مؤخرا الدور الصيني في محاولة تسوية العلاقات السعودية الايرانية.

أدت زيارات الرئيس شي جين بينغ والقادة العرب إلى العديد من الإنجازات في تعزيز العلاقات السياسية والتجارية بين الصين والدول العربية. على سبيل المثال، أصبحت الصين مستثمرًا رئيسياً في دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما في مجال الطاقة والبنية التحتية، وأصبحت الصين الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ حجم التجارة بين المنطقتين أكثر من ١٤٦ مليار دولار، وأزاحت الاتحاد الأوروبي عن عرش الشراكة مع دول الخليج.

بالإضافة إلى ذلك، حدثت تطورات مهمة في التبادل الثقافي، مع افتتاح العديد من المراكز الثقافية الصينية في الدول العربية والعكس صحيح. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، عُقد منتدى الإعلام العربي الصيني في بكين لتعزيز التعاون الثقافي والإعلامي بين المنطقتين.

كما ذكر سابقا فإن كافة الدول العربية تشارك بالمبادرة (بشكل مباشر أو ثانوي)، وساعدت المبادرة في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار وتحسين البنية التحتية في بلدان مثل الأردن والمغرب. ولكن هنالك دول أكثر تأثيراً على نجاح المبادرة لعدة أسباب مثل حجم الاقتصاد أو التعداد السكاني أو الموقع

الاستراتيجي أو وفرة الموارد أو جميع هذه العوامل، ومن هذه الدول نجد كل من السعودية ومصر والإمارات تستقطب التنين الصيني، والعكس صحيح.

فالمملكة العربية السعودية شريك مهم للمبادرة. حيث أتاحت الزيارات المتكررة رفيعة المستوى بين المسؤولين الصينيين والخليجيين فرصًا لتنسيق خطط ورؤى الدول الخليجية مع مشاريع المبادرة، كما يوضح Fulton (٢٠١٧) من خلال زيارتين سعوديتين للصين، أولها زيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى بكين في عام ٢٠١٦، حيث أشار إلى أن مبادرة الحزام والطريق هي "إحدى الركائز الأساسية لرؤية السعودية ٢٠٣٠ التي ستسعى إلى جعل الصين من بين أكبر الشركاء الاقتصاديين للمملكة".[٦] وخلال الزيارة، وقع الجانبان ١٥ مذكرة تفاهم لمشاريع مرتبطة بخطة رؤية ٢٠٣٠ لتنويع الاقتصاد السعودي. تلا ذلك زيارة قام بها الملك سلمان بن عبد العزيز توجت بتوقيع صفقات بقيمة ٦٥ مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، وقعت الشركات الصينية والسعودية ٢٢ اتفاقية تتعلق بفرص الاستثمار المشترك، ركز الكثير منها أيضًا على مشاريع رؤية ٢٠٣٠. كما صرح سفير الكويت في الصين، أن تعاون مبادرة الحزام والطريق مع الصين يساعد الكويت على تحقيق رؤية التنمية ٢٠٣٥ (٢-٣).

كما أن الصين تستثمر بكثافة في البنية التحتية اللازمة للمبادرة، فمثلا استثمرت في سلطنة عُمان في "مشروع المنطقة الحرة بالدقم"، ما قيمته ٣,١٦ مليار دولار أمريكي، واستثمار إجمالي متوقع قدره ١٠,٧ مليار دولار أمريكي على مدى عمر المشروع. وهذا من شأنه أن يوفر للشركات الصينية قاعدة عمليات على بحر العرب، وربطها بأسواق في جنوب آسيا وشرق إفريقيا وشبه الجزيرة العربية. كما تشير ورقة بحثية سياسية للبنك الدولي لـDe Soyres et al (٢٠٢٠) أنه من المتوقع أن البلدان الواقعة على طول ممرات مبادرة الحزام والطريق التي "لا تتحمل أي من تكاليف البنية التحتية" مثل السعودية والكويت وقطر ستنعم برفاهية وناتج محلي إجمالي بنسب أعلى من دول رئيسية للمبادرة (بسبب تحمل هذه الدول تكاليف البنية التحتية) (٢٨). إن التفاعل والتعاون ما بين الطرفين له أثر غير مباشر يؤدي إلى التعاون بشأن أولويات أخرى لدول الخليج، حيث تعتمد رؤى مستقبلية للتنويع الاقتصادي والذي يتقاطع مع المبادرة.

وخلال القمة السعودية-الصينية في العام ٢٠٢٢، اتفق خلالها الطرفين على عقد لقاءات دورية كل سنتين مما يبين أهمية كل طرف للآخر، كما تم توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة، والتأكيد على الدعم المشترك في قضايا الطرفين، وخاصة التوترات الإقليمية، بالإضافة الى تعزيز الروابط الثقافية مثل تعليم

[6] Fulton, Jonathan. "The GCC Countries and China's Belt and Road Initiative (BRI): Curbing Their Enthusiasm." *Middle East Institute* 17 (2017). P.2

اللغة الصينية ببعض الجامعات السعودية وهنالك مدارس تقدم الصينية كلغة اختيارية، مما يجلب المزيد من الفهم للطرف الآخر.

أما الإمارات العربية المتحدة فهي أيضًا شريك رئيسي للصين في مبادرة الحزام والطريق. حيث أصبحت مركزًا للأعمال الصينية في الشرق الأوسط، تستثمر الشركات الصينية بكثافة في مشاريع البنية التحتية مثل ميناء خليفة ومطار دبي وورلد سنترال. تشير منظمة الأمم المتحدة (٢٠١٩) إلى أن مبادرة الحزام والطريق يمكن أن توفر فرصًا لبلدان المنطقة لتنويع اقتصاداتها وتعزيز التصنيع. عملت الصين مع العديد من الدول العربية لمساعدتها على المشاركة في مبادرة الحزام والطريق وقدمت المساعدة التقنية لدعم تطوير مشاريع البنية التحتية في إطار المبادرة بالإضافة إلى تنمية القدرات الصناعية (٧).

الجدول (٣): التعاون الثنائي بين الصين وبعض الدول العربية

نوع التعاون	الدول الموقعة	عدد الدول
وثائق في إطار المبادرة	تونس، والسودان، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية	٩ دول
وثائق تنمية القدرات الصناعية	الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والسودان، ومصر، والمملكة العربية السعودية	٥ دول

المصدر: الأمم المتحدة

وأخيراً، مصر، والتي تعتبر شريك مهم في المبادرة. حيث وقعت الصين ومصر في العام ٢٠١٦ اتفاقية لإنشاء شراكة استراتيجية شاملة، تضمنت استثمارات في مشاريع البنية التحتية مثل بناء عاصمة إدارية جديدة وتطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. يلاحظ البنك الدولي أن استثمارات الصين في مشروعات البنية التحتية في مصر ساعدت في تعزيز التنويع الاقتصادي وتقليل البطالة في البلاد من خلال اتاحة ٢٥ ألف وظيفة وباستثمارات صينية متوقعة تفوق الخمسة مليارات دولار أمريكي (الأمم المتحدة، ٢٠١٩، ٧-٨). بالإضافة إلى ذلك، شاركت الصين في تطوير مدينة العلمين الجديدة وميناء السويس، وتوسيع نظام مترو القاهرة. حيث وقعت مصر صفقة سكة حديد مع شركة AVIC الصينية الدولية ومجموعة السكك الحديدية الصينية لبناء شبكة سكة حديد بطول ٦٦ كم و١١ محطة حول القاهرة، حيث ستصل سرعة القطارات إلى ١٢٠ كم/ساعة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، June 2021، ٦١). ساعدت هذه

المشاريع على تعزيز التجارة بين البلدين، حيث وصلت التجارة الثنائية إلى مستوى قياسي بلغ ١٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩. إن موقع مصر الاستراتيجي على مثلث طرق القارات الثلاث (إفريقيا وآسيا وأوروبا) يجعلها شريكًا أساسيًا للصين في المبادرة، ويلزم البلدان بمواصلة تعزيز تعاونهما الاقتصادي لتحقيق تشاركية ايجابية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، June 2021 ، ٣٤).

كما يتعاون الطرفان العربي والصيني خلال الأزمات التي تصيب الطرفين أو العالم أجمع، وإحدى هذه الأزمات التي أثرت بها الصين على الدول العربية بشكل إيجابي هي المساعدة الطبية خلال وباء كوفيد١٩. يشير تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٢٠) إلى أن الصين قدمت مساعدات وخدمات طبية للعديد من الدول العربية لمساعدتها في مكافحة الوباء، من ضمنها مصر والعراق والأردن. كما عملت الصين مع الدول العربية لتبادل أفضل الممارسات لمكافحة الوباء، وتقديم المساعدة الفنية والتدريب لدعم جهود المكافحة وأيضاً تطوير اللقاحات (٨). وعلى الرغم من التحديات التي سببها الوباء، واصلت الصين تعزيز التعاون الاقتصادي مع البلدان العربية من خلال المبادرة. وقد أفاد تقرير آخر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٢١) أن الصين واصلت الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الإقليمية، مع التركيز على مشاريع مهمة مثل النقل والطاقة. كما وسعت الصين تعاونها الرقمي والتكنولوجي مع الدول العربية، ودعمت تطوير التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية (١٢-١٥).

أثرت مبادرة الحزام والطريق الصينية على فلسطين والقضية الفلسطينية بعدة طرق. وتم إعادة التأكيد على موقف الصين المتماثل مع موقف الدول العربية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية خلال القمم الثلاث في العام ٢٠٢٢، كما ساعد الدعم الدبلوماسي الصيني للقضية الفلسطينية في تعزيز علاقتها مع الدول العربية وفتح فرصًا جديدة للتعاون الاقتصادي. ويضيف العبد الرحمن (٢٠٢٠) أن المواقف الصينية عادلة، حيث تؤكد الصين على ضرورة إقامة دولتين على أساس حدود يونيو ١٩٦٧ وجعل القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، بناءً على قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. تسعى الصين لتعزيز الأمن المشترك والتعاون ووقف بناء المستوطنات وحماية المدنيين وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤. كما تهدف إلى تنسيق الجهود الدولية لاستئناف محادثات السلام وتعزيزها من خلال تطبيق تدابير جماعية. تعتبر الصين التنمية الاقتصادية أساساً للسلام وترى فلسطين وإسرائيل شريكين مهمين في مشروع الحزام والطريق، وتقترح إنشاء آلية تنسيق لتطوير المشروعات ودعم جهود السلام (٧٦).

بالمقابل، أثرت الدول العربية على تشكيل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للصين. حيث أقامت العديد من الدول العربية شراكات استراتيجية مع الصين، والتي توفر وتدعم إطارًا للتعاون الثنائي في مجموعة من القضايا والاهتمامات المشتركة، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والتجارة والأمن. وغالبًا ما دعمت البلدان العربية مواقف السياسة الخارجية للصين بشأن القضايا والتوترات الرئيسية التي تثار ضد الصين، مثل حقوق الإنسان وتايوان وشينجيان والنزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، مما ساعد الصين بتعزيز مكانتها السياسية على الساحة العالمية. كما أن الصين تستورد الطاقة من الدول العربية مما له تداعيات سياسية مهمة على مكانة الدول العربية في قلب السياسة الصينية، حيث أن أمن الطاقة وتأمين وصولها من المحددات الرئيسية لعلاقة الصين مع الدول العربية.

استحوذت المنطقة العربية، المعروفة بمواردها الطبيعية الهائلة، وخاصة النفط والغاز، على اهتمام العالم، وخاصة الصين. وكما وضحنا في الفصل الأول فهذه الموارد الطبيعية محدد رئيسي للعلاقات بين الدول العربية والصين. لطالما كان العالم العربي مركزًا للسياسة الدولية بسبب احتياطيات الهائلة من النفط والغاز. وفقًا لـHinnebusch (٢٠٠٣)، كان الشرق الأوسط نقطة محورية للقوى العالمية التي تسعى إلى إقامة نفوذ إقليمي، مدفوعًا في المقام الأول برغبتها في تأمين موارد الطاقة. نتيجة لذلك، شهد الشرق الأوسط تفاعلًا معقدًا للمصالح الاقتصادية والسياسية، مع وجود موارد النفط والغاز في قلب هذه العلاقات (٣٥). ويوضح الجدول (٤) الدول الأعلى تصديراً للنفط خلال العام٢٠٢١، ويلاحظ أن ٤ دول عربية تستحوذ على ٢٢٪ من الناتج العالمي، وهذه الدول تخضع لاتفاقات OPEC و+OPEC التي تحدد حصص أعضائها لضبط أسعار النفط عند مستويات معقولة تناسب اقتصادها. كما أن إجمالي انتاج الدول العربية يصل إلى ثلث الإنتاج العالمي. مما يعني أن هذه الدول تتحكم بأهم سلعة في العالم وهي الطاقة، ولها القدرة على تحفيز الاقتصاد العالمي أو الدفع نحو تباطؤه من خلال احتكار السلعة بين عدد قليل من الدول الفاعلة في هذا القطاع.

جدول (٤): العشرة الأكثر انتاجاً للنفط خلال العام ٢٠٢١

الدولة	مليون برميل	من الناتج العالمي %
الولايات المتحدة	18.98	20%
السعودية	10.84	11%
روسيا	10.78	11%
كندا	5.54	6%

الصين	4.99	5%
العراق	4.15	4%
الإمارات	3.79	4%
البرازيل	3.69	4%
ايران	3.46	4%
الكويت	2.72	3%
حصة العشرة الكبار	68.92	72%
الإنتاج العالمي	95.7	100%

المصدر: U.S. Energy Information Administration

وكنتيجة للنمو السريع للاقتصاد الصيني والطلب على الطاقة، فقد زاد اهتمام الصين بالموارد الطبيعية في الشرق الأوسط، وخاصة النفط والغاز الذي تمتلك الدول العربية أكثر من ثلث احتياطاته في العالم. يجادل Besadaو Salam (٢٠١٠) بأن سياسة واستراتيجية الطاقة للصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمعروفة باسم مبادرة الحزام والطريق، تتمحور حول تأمين الوصول إلى هذه الموارد (٣٠٧). تهتم الدول العربية بالصين بشكل خاص نظرًا لاحتياطاتها الوفيرة من النفط والغاز، والتي يمكن أن تساعد في تلبية احتياجات الصين المتزايدة من الطاقة، وتوفير أسواق بديلة ومستمرة في النمو، مما يتيح ازدياد الطلب المستمر.

وقد أدى هذا الاهتمام المتزايد بالمنطقة العربية إلى توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين والدول العربية. وفقًا لـ Besada و Salam (٢٠١٠) اتبعت الصين سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، مع التركيز بدلاً من ذلك على بناء شراكات اقتصادية متينة وتأمين الوصول إلى موارد الطاقة (٣٠٨). سمح هذا النهج للصين بإنشاء موطئ قدم في المنطقة مع تجنب مخاطر القوى الاستعمارية التاريخية. ويلاحظ من الجدول (٥) اعتماد الصين على مصادر الطاقة النفطية العربية، خاصة الخليجية والعراقية في توفير الطاقة للصين، حيث تعتبر السعودية في المرتبة الأولى بنسبة ١٨٪، كما تعتبر إمدادات دول عربية أخرى مهمة ومؤثرة، مثل العراق بنسبة ١١٪ وعُمان بنسبة ٩٪ والكويت بنسبة ٦٪ والإمارات بنسبة ٤٪، وبإجمالي ٤٨٪، أي أن أكثر من نصف طلب الصين على النفط يتأتى من دول عربية (بإضافة قطر، وليبيا، والجزائر...)، وهو ما يوضح أهمية الطاقة كمحدد رئيسي للطرفين،

الجدول رقم (٥): الدول العشر الأكثر تصديرا للنفط للصين في العام ٢٠٢٠ (مليار دولار أمريكي)

الدولة	حجم التجارة	النسبة من الإجمالي
المملكة العربية السعودية	38.3	18%

روسيا	35.4	17%
العراق	23.1	11%
عمان	19.6	9%
أنغوليا	19.6	9%
البرازيل	14.2	7%
الكويت	13.4	6%
الإمارات العربية المتحدة	8.4	4%
النرويج	6.1	3%
الولايات المتحدة الأمريكية	5.8	3%

المصدر: OEC

بالطبع تشكل موارد النفط والغاز في العلاقات بين الدول العربية والقوى العالمية حافزاً مهما ومؤثر. ولكن، أدى سعي الصين وراء موارد الطاقة في العالم العربي إلى تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية بين المنطقتين. تنظر الدول العربية إلى الصين كشريك أساسي في جهودها لتنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على الأسواق الغربية (BesadaوSalam ، ٢٠١٠، ٣١٠). بدورها، تنظر الصين إلى المنطقة العربية باعتبارها مصدرًا مهمًا للنفط والغاز، فضلاً عن كونها سوقًا محتملاً لصادراتها وفرص الاستثمار. بالإضافة لما سبق توضيحه، الدول العربية شريك مهم لمبادرة الحزام والطريق الصينية، التي تهدف إلى تعزيز الترابط الإقليمي والتعاون الاقتصادي.

الاستنتاجات

يقدم البحث حول مبادرة الحزام والطريق (BRI) وعلاقات الصين مع الدول العربية في كل من الآثار الاقتصادية والسياسية الاستنتاجات التالية:

تتمثل إحدى النتائج الرئيسية للبحث في أن المبادرة لعبت دورًا مهمًا في تعزيز علاقات الصين مع الدول العربية. من خلال الاستثمار في البنية التحتية ومشاريع التنمية الأخرى، عمقت الصين شراكاتها الاقتصادية مع دول المنطقة ووسعت نفوذها السياسي. في غضون ذلك، أعربت بعض الدول العربية عن مخاوفها بشأن المخاطر والتحديات المحتملة المرتبطة بمشاركتها في المبادرة، لا سيما فيما يتعلق بالديون والتبعية.

ومن العناصر البارزة الأخرى في العلاقات الصينية العربية التي انبثقت عن الدراسة دور التعاون في مجال الطاقة. باعتبارها سوقًا مستوردًا رئيسيًا للنفط، تتمتع الصين منذ فترة طويلة بعلاقات مهمة مع الدول العربية المنتجة للنفط. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، سعت الصين أيضًا إلى تنويع إمداداتها من الطاقة والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة الإقليمية.

أظهر البحث الطبيعة المعقدة والمتغيرة لعلاقات الصين مع الدول العربية. رغم وجود فرص للتعاون الاقتصادي والسياسي، إلا أن هناك تحديات ومجالات توتر محتملة. على هذا النحو، سيكون من الضروري لصانعي السياسات في كل من الصين والحكومات العربية مواصلة الانخراط في حوار مفتوح وبناء لضمان أن تكون شراكاتهم مفيدة ومستدامة.

بالإضافة إلى الشراكات الاقتصادية بين الصين والدول العربية، وضحنا أيضًا حالات للتعاون في أوقات الأزمات. أحد الأمثلة على ذلك هو القضية الفلسطينية، حيث لعبت الصين دورًا حيويًا في دعم السلطة الفلسطينية من خلال الجهود الدبلوماسية وتقديم المساعدات السياسية. مثال آخر هو جائحة COVID-19، التي أثرت بشكل كبير على كل من الصين والدول العربية والعالم أجمع. لجأت العديد من الدول العربية إلى الصين للحصول على الإمدادات الطبية والمساعدات والخبرة في السيطرة على تفشي المرض. وردت الصين بإرسال فرق ومعدات طبية لدعم جهود الدول العربية لاحتواء انتشار الفيروس والسيطرة عليه. كما تدعم الدول العربية القضايا السياسية الصينية مثل الاعتراف بتايوان كجزء من الصين، وأيضاً تمد الدعم للصين في قضايا حقوق الانسان.

توضح هذه الأمثلة كيف يمكن للأزمات أحيانًا أن تقرب البلدان من بعضها البعض وتخلق فرصًا للتعاون، حتى في مواجهة الاختلافات السياسية والتوترات الاستراتيجية. مع نمو النفوذ العالمي للصين، من المرجح أن تستمر علاقاتها مع الدول العربية في التطور والتكيف مع الظروف الجيوسياسية والاقتصادية المتغيرة.

التوصيات

بناءً على نتائج التحليل ولضمان أن تعود المبادرة بالفائدة على كل من الصين والعالم العربي، توصي الدراسة بما يلي:

أحد النقاط التي بحاجة إلى المزيد من التعاون هي تعزيز الشفافية والتواصل، لمعالجة المخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون والتأثير السياسي، يجب على الصين تحسين الشفافية من خلال توفير معلومات أكثر تفصيلاً حول شروط وأحكام قروضها واستثماراتها في المنطقة العربية. كما يجب أن تكون الدول العربية أكثر استباقية في توصيل أولوياتها التنموية وضمان توافق مشاريع مبادرة الحزام والطريق معها.

يجب أن تعطي الاستثمارات الصينية الأولوية للمشاركة المحلية والتوظيف في مشاريعها، حيث أن معظم الدول العربية (باستثناء دول الخليج) تعاني من البطالة. ويمكن تعزيز ذلك من خلال إلزام الشركات الصينية بتوظيف عمال محليين، والشراكة مع المؤسسات المحلية، والاستثمار في برامج التدريب والتعليم المحلي.

الخاتمة

عززت مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) شراكاتها الاقتصادية وتأثيرها السياسي مع الدول العربية، لكن هناك مخاوف بشأن الديون والتبعية. كما برز التعاون في مجال الطاقة والتعاون في الأزمات كعاملين مهمين. يحتاج صناع السياسات في كل من الصين والحكومات العربية إلى الانخراط في حوار مفتوح وبناء من أجل شراكات متبادلة المنفعة ومستدامة. وتعتبر التوصيات السابقة إجراءات معززة تمكن المبادرة من التنمية المستدامة وإقامة علاقة إيجابية بين الصين والعالم العربي.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع العربية

قائمة الكتب:

العبد الرحمن؛ حكمات .الصين والشرق الأوسط دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. الطبعة الأولى. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ٢٠٢٠.

الرسائل الأكاديمية:

بلحسن، سمية .الرهانات الإستراتيجية الصينية لمشروع الحزام والطريق .*2020* .*جامعة ٨ ماي ١٩٤٥* قالمة, رسالة ماجستير.

علامة، سفيان خوجة. العولمة والتكتلات الاقتصادية الاقليمية دراسة حالة اتحاد المغرب العربي. ٢٠١١، Diss. Université de Oum El Bouaghi-La rbi Ben M'hidi.، رسالة ماجستير.

المجلات والدوريات العلمية.

صابر خليفة محمدين، صفاء. "الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا (٢٠١٣-٢٠٢١) China beyond Multipolar Competitiveness in the 21st century: Belt and Road Initiative as a model (٢٠١٣-٢٠٢١)." *مجلة السياسة والاقتصاد* ١٤,١٣ (٢٠٢٢): ١-٢٦.

التقارير الحكومية والمنظمات الدولية

الإسكوا. "تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات والنمو والتنمية." اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٥.

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي." مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للمنطقة العربية؟" المجلس الاقتصادي والاجتماعي.٢٠١٩.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. "التجارب الدولية الخاصة بالاستثمار في البنية التحتية ".آفاق اقتصادية معاصرة June 2021 .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في زمن فيروس كورونا (COVID-19). OCED. ٢٠٢١.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19)في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.*OCED*. 2020 .

"وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية." وزارة الخارجية الصينية, ١٩ يناير ٢٠١٦, .https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/201601/t20160119_9598170.html

المجلات والمواقع الالكترونية.

التميمي، ناصر د. "الجغرافيا السياسية للعالم العربي في عالم متعدد الأقطاب ".*مجلة الشؤون العربية الأوراسية* ,2021 Sept. 1 , https://www.academia.edu/51440781/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1_%D9%88%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84

العربية،" ٣ أهداف هامة في زيارة الملك سلمان إلى الصين".*العربية*. ١٦ March ٢٠١٧ , https://www.alarabiya.net/saudi-today/2017/03/16/3-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-

%D8%A5%D9%84%D9%89-
%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86 . Accessed 27 Feb. 2023.
العربية. "محمد بن سلمان: التجارة مع الصين ارتفعت ٣٢٪ خلال ٢٠١٨ ".*العربية*, 22 Feb. 2019,
www.alarabiya.net/aswaq/economy/2019/02/22/%D9%85%D8%AD%D9%85
%D8%AF-%D8%A8%D9%86-
%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-
%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9%D8%AA-32-
%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-2018. Accessed 21 Feb. 2023.
جابر، بشار. "قمم عربية- صينية؟ ما هي الدلالات والتوقعات؟ *JO24*, 8 Mar. 2022, "
jo24.net/article/459166. Accessed 22 Feb. 2023.
عرب ٤٨، "زيارة شي جين بينغ إلى السعودية وآفاق العلاقات مع الصين ".*عرب٤٨*, 12 Dec. 2022,
https://www.arab48.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8
%AA-
%D9%88%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D9%82%D8%B6%D8%A
7%D9%8A%D8%A7/2022/12/12/%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8
%A9-%D8%B4%D9%8A-%D8%AC%D9%8A%D9%86-
%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%BA-%D8%A5%D9%84%D9%89-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A
9-%D9%88%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%A
A-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86.
Accessed 21 Feb. 2023.
كاي، كانغ. ""القمم الثلاث".. شاهدة على جهود مشتركة لبناء رابطة المصير المشترك بين الصين والدول
العربية ".الصين اليوم

w.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/202301/t20230106_800317780.html. Accessed 1 Mar. 2023.

English References List

Book List:

Amighini, Alessia. China's Belt and Road: A Game Changer? *Edizioni Epoké*, 2017

Hinnebusch, Raymond. *The international politics of the Middle East*. Manchester University Press, 2003.

Omrani, Bijan, ed. Great Potential, Many Pitfalls: Understanding China's Belt and Road Initiative. *Routledge*, 2021.

Scientific journals and periodicals:

Barnett, Michael. "Institutions, roles, and disorder: The case of the Arab states system." *International studies quarterly* 37.3 (1993): 271-296.

Besada, Hany, and Justine Salam. "The new silk road: China'energy policy and strategy in the Mena region." *Journal of Chinese Political Science* 15 (2010): 307-35.

De Soyres, François, et al. "Common Transport Infrastructure A Quantitative Model and Estimates from the Belt and Road Initiative." *Open Data*, World Bank, 2020, openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/dc6449a4-0eaa-577c-af68-aab500257766/content.

Fulton, Jonathan. "The GCC Countries and China's Belt and Road Initiative (BRI): Curbing Their Enthusiasm." *Middle East Institute* 17 (2017).

Hong, Yu. "China's Belt and Road Initiative and Its Implications for Southeast Asia." *Asia Policy*, vol. 24, 2017, p. 117-122. *Project MUSE*, doi:10.1353/asp.2017.0029.

Teo, Hoong Chen, et al. “Environmental Impacts of Infrastructure Development under the Belt and Road Initiative.” *Environments*, vol. 6, no. 6, June 2019, p. 1-22. *Crossref*, https://doi.org/10.3390/environments6060072.

Yu, Shirley. "The Belt and Road Initiative: Modernity, geopolitics and the developing global order." *Asian affairs* 50.2 (2019): 187-201.

Government and Nongovernment organizations:

Belt and Road Forum, "Full Text: Vision and Actions on Jointly Building Belt and Road." *Belt and Road Forum*, 10 Apr. 2017, 2017.beltandroadforum.org/english/n100/2017/0410/c22-45.html. Accessed 21 Feb. 2023.

Hillman, Jonathan. "China’s belt and road initiative: Five years later." *Center for Strategic & International Studies* 25 (2018).

Lons, C., et al. "China’s great game in the Middle East. European Council on Foreign Relations." (2019).

The Asian Infrastructure Investment Bank. "Members and Prospective Members of the Bank." *The Asian Infrastructure Investment Bank*, 20 Feb. 2023, www.aiib.org/en/about-aiib/governance/members-of-bank/index.html. Accessed 21 Feb. 2023.

The China Council for International Cooperation on Environment and Development "Important Speech of Xi Jinping at Peripheral Diplomacy Work Conference." *The China Council for International Cooperation on Environment and Development*, 30 Oct. 2013, www.cciced.net/cciceden/NEWSCENTER/LatestEnvironmentalandDevelopmentNews/201310/t20131030_82626.html. Accessed 23 Feb. 2023.

World Bank. "Belt and Road Economics: Opportunities and Risks of Transport Corridors." *World Bank*, 2019.

Magazines and websites:

Bahrain News Agency. "Bahrain, China Sign Visa Exemption for Diplomatic, Special Passports." *Bahrain News Agency*, 15 Oct. 2018, www.bna.bh/en/Bahrain,Chinasignvisaexemptionfordiplomatic,specialpassports.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDurPmkLISxhUZAs%2BAeSJeMk%3D. Accessed 27 Feb. 2023.

China daily. "China, Egypt Agree to Boost Cooperation under Belt and Road Initiative." *Chinadaily*, 22 Jan. 2016, www.chinadaily.com.cn/world/2016xivisitmiddleeast/2016-01/22/content_23195839_2.htm. Accessed 23 Feb. 2023.